

# العودة الطوعية لللاجئين السوريين من لبنان.. قد تكون في الواقع قسرية

25 تشرين الأول / أكتوبر 2022

ورقة تقدير موقف



**LPRND**  
Lebanon Policy and Research  
Network on Displacement



Voices for  
Displaced Syrians



**PASC**  
WORKING GROUP

في تموز/ يوليو الماضي، أعلن وزير المهجرين اللبناني في حكومة تصريف الأعمال عصام شرف الدين عن رفضه عدم عودة اللاجئين السوريين إلى سوريا "بعدما انتهت الحرب فيها وباتت آمنة" للعودة، وذلك ضمن اقتراحه خطة الدولة اللبنانية التي تقوم على إعادة 15 ألف لاجئ شهرياً.<sup>1</sup>

واقترح الوزير شرف الدين على رئيس الجمهورية ميشال عون أن تكون الخطة المقترحة مترافقة مع "خطة لتشكيل لجنة ثلاثية مع الدولة السورية ومفوضية شؤون اللاجئين - قبل نفي المفوضية بطرق غير رسمية حول صحة التنسيق بين الحكومة اللبنانية ومفوضية شؤون اللاجئين - وأخرى رابعة مع كل من تركيا والعراق والأردن لتحقيق هذه العودة"<sup>2</sup>، وبحسب تصريحاته كان من المتوقع أن تبدأ المرحلة الأولى من هذه الخطة في تشرين الأول/أكتوبر الجاري في إطار "العودة الطوعية" للاجئين السوريين الذين سُجّلت أسماؤهم في المديرية العامة للأمن العام اللبناني وأُرسلت إلى وزارة الإدارة المحلية في حكومة النظام السوري.

في نفس الوقت، يعتقد رئيس الوزراء اللبناني لحكومة تصريف الأعمال، نجيب ميقاتي، إن التعاطي مع قضية اللجوء السوري في لبنان يحتاج إلى "مقاربة مختلفة"، قبل أن "تتفاقم الأوضاع بشكل يخرج عن السيطرة"<sup>3</sup>، حيث تواجه البلاد منذ ثلاثة أعوام واحدة من أشد وأقسى الأزمات الاقتصادية والمالية حتى الآن.

كما يشهد اللاجئون في لبنان صعوبة في تأمين الاحتياجات الأساسية لأسرهم، نتيجة 1- تردي الظروف الاقتصادية والمعيشية التي تمر على البلاد، 2- شح المساعدات المقدمة إليهم، 3- تأخر الاستجابة إلى مطالبهم من قبل مفوضية اللاجئين المعنية برعاية شؤون اللاجئين في لبنان.

تعرض اللاجئون السوريون للعديد من عوامل الضغط خلال الأعوام القليلة الماضية، بما في ذلك الحرمان من الأوراق القانونية، فهناك 16% فقط لديهم إقامة قانونية وفقاً لـ (VASyR 2021)، و20% انتقلوا إلى مواقع أخرى بسبب عمليات الإخلاء، والاحتجاز التعسفي للاجئين من قبل بعض البلديات في بيروت على سبيل المثال (في حزيران/ يونيو 2022)، وخطاب الكراهية من قبل بعض السياسيين. ومن ثم، فإن اللاجئين بعيدين كل البعد عن أن يكونوا في وضع يسمح لهم باتخاذ قرار مستنير بشأن عودتهم بينما يخضعون لعوامل ضغط في مجالات متعددة. وبالتالي، فإن عوامل الضغط هذه قد تلقي بظلالها على أحكامهم وقراراتهم فيما يتعلق بعودتهم.

وبحسب ما سجله مركز الوصول لحقوق الإنسان<sup>4</sup>، بلغ عدد ضحايا اللاجئين السوريين الذين أعادهم الأمن العام اللبناني قسراً إلى بلادهم 141 منذ بداية عام 2022. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إذا تم تنفيذ خطة الحكومة اللبنانية ببدء إعادة اللاجئين السوريين إلى سوريا.

<sup>1</sup>وزير المهجرين اللبناني، عصام شرف الدين، الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية الرسمية، 4 تموز/ يوليو 2022، <https://cutt.us/Pn8An>.

<sup>2</sup>المرجع نفسه.

<sup>3</sup>رسالة رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، نجيب ميقاتي، الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، 8 أيلول/ سبتمبر 2022، <https://cutt.us/UNo9K>.

<sup>4</sup><https://bit.ly/3TwKQSi>

إن الوضع الأمني المرافق لهذه الخطة الحكومية بشأن عودة اللاجئين السوريين من لبنان إلى سوريا يتسم بعدم الاستقرار الأمني، وأن العنف المسلح منتشرًا على نطاق واسع في سوريا، وأن هذا يساهم في المخاوف الأمنية المتعلقة بخطة إعادة اللاجئين إلى وطنهم<sup>5</sup> بحسب تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا الصادر في 12 أيلول/سبتمبر 2022.

ووفق لـ"هيومن رايتس ووتش" فقد تعرض ما يقارب 150 ألف لاجئ عائد إلى سوريا للاحتجاز التعسفي والاعتقال بين آذار/ مارس 2011 حتى آذار/ مارس 2021<sup>6</sup>. وهذا يزيد من المخاوف الأمنية بشأن عمليات "العودة الطوعية والأمنة" للاجئين السوريين إلى وطنهم.

كما هو موضح في "تقرير هيومن رايتس ووتش" الأخير الصادر في أكتوبر 2021، لا تزال سوريا في كثير من الجوانب غير آمنة للعودة إليها، وهذا يشير بشكل خاص إلى الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان للعائدين من قبل الحكومة السورية والمليشيات المتحالفة معها. وبالإضافة إلى أحدث تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش، أشارت تقارير سابقة عن حقوق الإنسان صادرة عن هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية إلى أن سوريا لا تفي بالحد الأدنى من متطلبات كونها بلدا آمنا للعائدين نظرا لافتقارها إلى شروط الحماية الرئيسية.

## المخاوف القانونية

تبنى الحكومة اللبنانية خطة إعادة اللاجئين إلى سوريا وفق حلولها المقترحة لمعالجة أزمة اللجوء السوري في البلاد، إلا أنها تحتوي على العديد من المخاوف القانونية:

- تفيد التقارير بأن الخطة المذكورة أعلاه تستند إلى إعادة 15,000 ألف لاجئ شهريًا، بالتعاون بين المديرية العامة للأمن العام اللبناني ووزارة الإدارة المحلية في حكومة النظام السوري، ويحتمل هذا التنسيق بين الطرفين أن تواجه الأسر اللاجئة العائدة إلى سوريا خطرًا واضحًا بالتعرض للاعتقال التعسفي والتعذيب أو باقي ضروب المعاملة غير اللائقة والحاطة بالكرامة، ما يعني حدوث انتهاكات جسيمة بحق اللاجئين وأسرهم.

<sup>5</sup>تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، مجلس الأمن، 12 أيلول/ سبتمبر 2022، <https://cutt.us/5wftM>.

<sup>6</sup> Our Lives Are Like Death report, HRW, October 2021, <https://cutt.us/4kz1L>

• يُمكن لهذه الخطة أن تخالف التزام لبنان بـ"اتفاقية مناهضة التعذيب" وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1984، كون لبنان طرفًا فيها<sup>7</sup>، كونه يتم الضغط على اللاجئين للتوقيع على تصريحات بالموافقة على "عودتهم الطوعية"<sup>8</sup>، وهذا يتعارض مع مبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليه في المادة 3 من الاتفاقية.

• على الرغم من أن الظروف في سوريا قد لا تكون مواتية للعودة الطوعية والأمنة والكرامة، إلا أن مثل هذه الظروف يُمكن أن تنشأ إذا تغيّر الوضع في سوريا بطريقة تجعل من الممكن تنسيق العودة الطوعية على نطاق أوسع، وإذا كان هذا صحيحًا، فقد تكون المفوضية (أو لا تكون) جزءًا من هذه الخطة، وثمة شيء واحد ينبغي النظر فيه هو ما إذا كان سيكون للمفوضية دورًا واضحًا في رصد عمليات العودة الطوعية والتخطيط لها، أو في تحديد سبل التغلّب على عقبات العودة<sup>9</sup>.

• لا يوجد أي ضمان من عودة العائلات السورية اللاجئة من لبنان إلى مناطقهم الأصلية التي فروا منها في سوريا.

• تتعارض الخطة مع المادة 14 (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أن "لكل فرد الحق في التماس اللجوء والتمتع به في بلدان أخرى هربًا من الاضطهاد"<sup>10</sup>.

• تغيب عن الخطة أي تنسيق بشأن تأمين الاحتياجات إلى الحصول على الوثائق المدنية لإثبات الحقوق العقارية الخاصة باللاجئين، وقلة آليات التوصل إلى حلول من أجل التعويض عن تلك الحقوق أو استردادها وكلاهما يشكلان عقبات أمام العودة الطوعية.

<sup>7</sup> UN Treaty Body Database, n.d., "Ratification Status for Lebanon" <https://bit.ly/3rbNrVZ>

<sup>8</sup> Global Detention Project, "Country Detention Report Immigration on Detention in Lebanon: Deprivation of Liberty at the Frontiers of Global Conflict", February 2018, <https://bit.ly/3lUEq9q>

<sup>9</sup> وهذه هي شروط "الاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول: المعايير والحدود الدنيا المطلوبة لتوفير الحماية لعودة اللاجئين إلى سوريا"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شباط/ فبراير 2018، <https://cutt.us/a66ND>.

<sup>10</sup> UN General Assembly, Universal Declaration of Human Rights, 10 December 1948, 217 A (III), available at: <https://www.ref-world.org/docid/3ae6b3712c.html>

## التوصيات

### يدعو تحالف المنظمات والشبكات لبنان إلى احترام التزاماته الدولية:

- على الحكومة اللبنانية الإيفاء بالالتزامات الدولية بمبدأ عدم الإعادة القسرية من خلال عدم إعادة اللاجئين السوريين قسريًا إلى سوريا، باعتبارها بلدًا غير آمن حتى الآن.
- على الحكومة اللبنانية عدم إصدار مراسم ولوائح إدارية تشكل عوامل ضغط على اللاجئين السوريين من خلال تعجيز وصولهم إلى أساسيات الحياة الكريمة في لبنان كمنعهم من العمل، وعدم منحهم حقوق في إصدار أوراق إقامة قانونية، وإجلائهم من المخيمات والأماكن السكنية، ما يجعلهم مضطرين إلى مغادرة البلاد.
- ضمان أمثال الأشخاص الذين سيتم ترحيلهم للمحاكم الرسمية، وفقًا لمواثيق القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- تأمين تقييم كل حالة على حدة للعائدين.
- العمل مع المجتمع المدني على حماية اللاجئين من خلال تقديم المساعدة السياسية والقانونية.

### يجب على الحكومات المانحة والمنظمات الدولية المساعدة من خلال:

- مساعدة البلدان المضيفة مثل لبنان من خلال حشد الدعم والتمويل لبرامج المساعدة الإنسانية.
- الحد من توجيه التمويل من خلال الحكومة اللبنانية.

### والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين مدعوة للمساعدة من خلال:

- تعزيز دورها في مراقبة العودة الطوعية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لرصد انتهاكات السلطات اللبنانية. والمطالبة بالوصول إلى قوائم الحكومة اللبنانية للاجئين الذين سيعودون إلى سوريا، من أجل تقييم دقيق ومستقل لمدى عودتهم الطوعية.
- إعداد الأطفال لعودتهم وضمان استمرار رفاهيتهم في سوريا.